المنطقة (ج).. القلب الاقتصادي المحتجز وعمود الدولة المستقبلية

هيثم خليل رباعية

في المقال السابق، توقفنا عند الحاجز العسكري كضريبة صامتة تخصم من دخل الفلسطيني يوميا. لكن الحاجز ليس سوى العتبة الأولى لنظام اقتصادي أوسع. فخلف كل حاجز، تمتد مساحة تشكل 62 - 63٪ من مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة، تحت سيطرة إسرائيلية كاملة، وتعد المخزون الاستراتيجي للدولة الفلسطينية المستقبلية. هذه هي المنطقة (ج)، التي وصفها البنك الدولي بأنها «مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلا».

كنز محتجز

المنطقة (ج) ليست مجرد ارض. فيها معظم الأراضي الزراعية الخصبة، خاصة في غور الأردن «سلة غذاء فلسطين»، والموارد الطبيعية من أملاح البحر الميت والحجر والمياه، والمواقع الأثرية والسياحية، والمساحات اللازمة للتوسع العمراني والصناعي.

وحسب التقرير الصادر عن مركز مدار في آذار من العام 2026، ورغم هذا الثراء، يعيش في المنطقة (ج) نحو 354,000 فلسطيني في 542 تجمعا سكانيا، مقابل نحو 540,000 مستوطن في ما يقارب 210 مستوطنات و130 بؤرة استيطانية ومزرعة، تزيد مساحة مناطقها البلدية تسع مرات عن المساحة المبنية فعليا. هذا الواقع الاستيطاني، الذي تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية انه مخالف للشرعية الدولية، هو العقبة الكبرى أمام قيام دولة فلسطينية متواصلة الأطراف وقابلة للحياة.

الفاتورة المخفية.. ربع الاقتصاد محتجز

دراسة الأونكتاد (UNCTAD) قدرت التكلفة الاقتصادية للقيود على 30٪ فقط من المنطقة (ج) بنحو 25.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للضفة المحتلة. أي أن ربع الاقتصاد الفلسطيني محتجز خلف تصاريح البناء والوصول. والخسائر التراكمية أشد إيلاما: بين عامي 2000 و2024، خسرت الضفة 170.8 مليار دولار من الناتج المحلي المحتمل، أي ما يعادل 17 ضعف الناتج المحلي لعام 2024، فيما تشير تقديرات الأونكتاد الأوسع إلى خسارة 212.2 مليار دولار، أي 19.4 ضعف الناتج المحلي.

من الإنتاج إلى التبعية

القيود في المنطقة (ج) ليست منع بناء فحسب، بل آلية لإعادة هندسة الجغرافيا الاقتصادية.

تقرير مجموعة الأزمات الدولية الصادر في حزيران/يونيو 2026 تحت عنوان Chokehold: Countering Israel's Grip on the West Bank Economy يؤكد أن الضفة تحولت إلى «جزر معزولة» بسبب الحواجز والبوابات الحديدية. هذه الإجراءات لم تعرقل حركة الأفراد فقط، بل رفعت تكاليف النقل والتوزيع بشكل كبير، وجعلت النشاط التجاري الداخلي محفوفا بالمخاطر وغير مجد اقتصاديا.

النتيجة: اقتصاد فقد مصادر نمو هائلة، وانحصر في جيوب ضيقة مزدحمة. وحين يمنع الفلسطيني من الوصول إلى أرضه في غور الأردن، أو من بناء مصنع في المنطقة (ج)، فإنه لا يمنع من مورد اقتصادي فحسب، بل من حق التنمية ذاته، وهو حق أكدت عليه منظمة التحرير الفلسطينية في برامجها المتعاقبة.

إنجازات رغم الحصار

رغم هذه القيود الخانقة، تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير، من بناء مؤسسات دولة على أرض الواقع في المناطق (أ) و(ب): وزارات، ومؤسسات أمنية وقضائية، وجهاز إحصاء مركزي، وبنية تحتية للتعليم والصحة. هذه المؤسسات، التي أرستها السلطة الفلسطينية في إطار المشروع الوطني، هي نواة الدولة الفلسطينية المستقبلية. لكنها تبقى مهددة ما لم تفتح المنطقة (ج)، وما لم يسمح للسلطة بممارسة سيادتها على كامل أراضيها. فالسلطة التي لا تصل إلى 60٪ من أرضها، ولا تسمح لأبنائها بالبناء في مناطقهم، تظل سلطة بلا جغرافيا كاملة، ودولة بلا سيادة كاملة.

الحركة كسؤال سيادي

في المحصلة، المنطقة (ج) ليست «منطقة متنازع عليها»، بل العمود الفقري لاقتصاد محاصر. وحين نتحدث عن «تكلفة القيود»، لا ينبغي أن ننظر إلى الحواجز وحدها، بل إلى المساحة التي تحرم منها فلسطين يوميا. الحرية الاقتصادية تبدأ بحرية الحركة، والحركة تبدأ بالوصول إلى الأرض والموارد. وما لم تفتح المنطقة (ج)، ستبقى كل خطط التنمية حبرا على ورق، وسيبقى الاقتصاد الفلسطيني أسير جغرافيا مشوهة تنتج التبعية بدلا من الاستقلال.

إن القيادة الفلسطينية، بقيادة منظمة التحرير، تؤكد دوما أن المنطقة (ج) هي جوهر أي حل سياسي، وأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967 لن تتحقق إلا بإنهاء الاحتلال والاستيطان، وبفتح هذه المساحة الحيوية أمام شعبنا لبناء دولته ومستقبله.

انطلاق أعمال الجلسة العامة للدورة الـ81 للجمعية العامة

إسرائيل في مرمى الانتقادات العربية والدولية في الأمم المتحدة

*** غوتيريش: لا يمكننا أن نسمح لحل الدولتين بأن يختفي وإجراءات تل أبيب بالضفة تثير شبح التطهير العرقي * رئيس الجمعية العامة: الدعم الإنساني لغزة مجرد جزء بسيط مما هو مطلوب * الرئيس البرازيلي: أجيال من الفلسطينيين ستتحمل صدمات وآثار الإبادة الجماعية * العاهل الأردني: الأطماع التوسعية لهذه الحكومة الإسرائيلية باتت تهديدا إقليميا * أمير قطر: ما جرى في قطاع غزة إبادة جماعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى**

نيويورك - وفا- انطلقت، أمس الثلاثاء، الاجتماعات رفيعة المستوى للدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بمشاركة نحو 130 من رؤساء الدول والحكومات، في مقر الأمم المتحدة بمدينة نيويورك.

وتستمر المناقشة العامة والاجتماعات رفيعة المستوى والفعاليات واللقاءات الثنائية المرتبطة بأعمال الجمعية العامة حتى 28 أيلول/ سبتمبر الجاري، إذ يُلقي قادة العالم وممثلو الدول كلماتهم بشأن القضايا الدولية الراهنة.

وتتضمن أعمال أسبوع الاجتماعات رفيعة المستوى عددا من الملفات والقضايا الدولية، بينها السلام والأمن، وتغير المناخ، والصحة، والحوكمة الرقمية والذكاء الاصطناعي، إلى جانب التنمية وحقوق الإنسان.

ويترأس الدورة الـ81 رئيس الجمعية العامة خليل الرحمن من بنغلادش، وهي تحت شعار: «استعادة الثقة، وإدارة التحول: أمم متحدة في خدمة الجميع».

الأمين العام للأمم المتحدة

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: «إنه في خضم الاضطرابات التي تجتاح المنطقة، لا يجب أن نغفل الحالة الكارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة». وأضاف: «لقد بلغ القتل والدمار في غزة نطاقا لم أر مثله قط طوال سنوات خدمتي أمينا عاما».

وتابع: «أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير تحفظية ملزمة قانونا في القضية المعنونة: «تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة»، كذلك في الفتوى الصادرة العام الماضي، أشارت المحكمة بوضوح إلى أنه ينبغي السماح للأمم المتحدة بتنفيذ ولاياتها في غزة وضمان حماية موظفينا وعامليها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مشددا على أنه على جميع الأطراف أن تمتثل للقانون الدولي ولأوامر المحكمة».

وقال غوتيريش إن «أعمال العنف والتدمير وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة تقوض مسار السلام وتثير شبح التطهير العرقي»، مؤكدا «لا يمكننا أن نسمح لحل الدولتين بأن يختفي أمام أعيننا».

رئيس الجمعية العامة

وقال رئيس الجمعية العامة خليل رحمن: «كانت هناك حروب ونزاعات لم نتمكن من منعها، وقضايا لم نتمكن من حلها، فالقضية الفلسطينية ما زالت دون حل منذ عقود، وإن الحروب والنزاعات وآثارها تعصف بالسودان وغزة وأكرانيا وميانمار والشرق الأوسط». وأضاف: «لقد خلفت الحرب في غزة أكثر من 70,000 قتيل، من بينهم آلاف الأطفال. وكان الدعم الإنساني مجرد جزء بسيط مما هو مطلوب».

وأشار إلى أن الحروب المستمرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا لها عواقب تتجاوز خطوط المواجهة ببعيد.

رئيس جمهورية البرازيل

وقال رئيس جمهورية البرازيل لولا دا سيلفا: إن أجيالا من الفلسطينيين ستتحمل آلام صدمات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها حكومة بنيامين نتنياهو في قطاع غزة، وتعرضت لها النساء والأطفال.

وأضاف: أن اضطهاد المحكمة الجنائية الدولية وأعضائها يشجع مرتكبي هذه الجرائم على الإفلات من العقاب، كما أنه لا ينبغي ولا يمكن إسكات مقررة الأمم المتحدة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب قولها الحقيقة. وشدد على أن الإبادة لن تجلب الاستقرار في الشرق الأوسط.

العاهل الأردني

وقال العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إنه لطالما حذر من مخاطر ترك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون حل، لكن المجتمع الدولي اختار إدارة الصراع لا حله، وكل انتهاك إسرائيلي يعامل على أنه أمر مؤقت مما يصرف الانتباه عن الواقع الذي يفرض تدريجيا على الأرض حتى أصبح المؤقت دائما ونهجا وسياسة.

وأكد أن هذا الظلم ليس الوحيد في العالم، لكن استمرار أحد أطول فترات الاحتلال في العالم يفرض سؤالا: إذا كان من الممكن تجاهل القانون الدولي وإلغاء العقود فماذا تبقى من قيمة هذا القانون وكيف يمكننا تطبيقه إذا لم نعترف بانتهاكه؟

ولفت إلى أن الأدلة في قطاع غزة دامغة، ففي أول 300 يوم مما يسمى وقف إطلاق النار، استشهد ما لا يقل عن 300 طفل فلسطيني واستهدفت المستشفيات الميدانية الأردنية هناك، وتستمر الحكومة الإسرائيلية الحالية في تدمير البنية التحتية المدنية في القطاع وترفض الانسحاب وتضيق الخناق على الفلسطينيين في أقل من ثلث مساحة القطاع.

وتابع: «لم يعد من الممكن اعتبار كل ذلك تدابير عسكرية مؤقتة، أو تبعات للحرب، فالمساءلة تبدأ عندما نسمي الأمور بمسمياتها الحقيقية: محاولة لمحو الوجود الفلسطيني وفرض واقع جديد في غزة».

وقال: «بينما ينشغل العالم في غزة ثمة تطورات بالغة الخطورة تشهدها الضفة الغربية، العنف والمستوطنات والنزوح نفس الرواية لكن ما نشهده ليس مجرد تصعيد بل هو تحول جذري للوضع في الضفة الغربية، فما كان بالسابق عملية تدريجية أصبح نهجا أكثر عدوانية، وعنف المستوطنين يتسع بشكل كبير ويتعرض الفلسطينيين الى اطلاق النار والترهيب وتحرق منازلهم وتدمر ممتلكاتهم وتهجر عائلاتهم من أراضيهم، ويستولى على الأراضي وتوسع المستوطنات ويطرد الفلسطينيون».

وطالب ان يواجه العالم حقيقة ما يحدث، فلا يجب أن يصبح غير المقبول مألوفا، فهدم منازل الفلسطينيين لتوسيع المستوطنات غير قانوني وهو ترحيل قسري، والاستيلاء على الأراضي المحتلة هو ظلم فعلي ومنظومة نقاط التفتيش والحواجز الخانقة ليست بنية تحتية أمنية بل هي منظومة قمعية والهجمات على التجمعات السكانية الفلسطينية ليست شغب مستوطنين.

وتابع: إن الحكومة الإسرائيلية تؤكد لنا أنها دولة يحكمها القانون ومع ذلك فان ما يحدث على الأرض يناقض ذلك، فالجنود يقفون متفرجين عندما يتعرض الفلسطينيون لاعتداءات من المستوطنين، بل يحمونهم وينضمون لهم ويمنعون سيارات الاسعاف من الوصول الى الجرحى ويستهدفون الصحفيين الدوليين.

وشدد على ان ما يحدث حاليا في الضفة الغربية ليس سلسلة من الأحداث المنفصلة بل مجموعة من الممارسات المترابطة التي تشكل جزءا من سياسة واحدة تهدف لإجبار شعب بأكمله على مغادرة أرضه نحو التهجير القسري، وهذه جريمة حرب.

ولفت الى ان العالم يجب أن يتخلى عن بعض الأوهام، وأولها الاعتقاد ان الضفة وغزة منفصلتان، بل هما وجهان لنفس الاستراتيجية الإسرائيلية، ففي الجبهتين يقتل الفلسطينيون ويفرض واقع جديد على الأرض عبر التدمير في غزة والضم في الضفة لجعل قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة أمرا مستحيلا، وموقف القيادة الاسرائيلية لم يتغير بل يكرس أكثر على الأرض.

واوضح ان العقبة لم تكن يوما غياب شريك للسلام بل عدم وجود حكومة اسرائيلية مستعدة لقبوله، بل سعت لتصوير الصراع على انه حرب أديان، لافتا الى ان الشعوب حول العالم تولي الصراع انتباهها لكن التقاعس خيار، وتبقى القرارات حبرا على ورق عندما تتعلق بإسرائيل.

وتابع إن الأطماع التوسعية للحكومة الإسرائيلية باتت تهديدا إقليميا وهناك توغل وتوسع جغرافي يتمدد وحقائق جديدة تفرض على الأرض.

وقال إن بلاده ستحمي أمنها ومياهها ومصالح شعبها.

أمير قطر

وقال أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني إن ما جرى في قطاع غزة إبادة جماعية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ووصمة عار في جبين الإنسانية جمعاء، وسوف تذهل الأجيال المقبلة من ضخامة الفجوة بين الكارثة ومستوى الاستجابة الدولية لوقفها.

وتابع: ما زالت الكارثة مستمرة، وأصبح قادة إسرائيليون يجاهرون بأن الحل الأنسب هو تهجير السكان الذي يسمونه هجرة.

وأضاف: «حين يتبين حجم نفور الرأي العام في العالم من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وبدلا من النظر في المرآة يوزعون التهم يمينا ويسارا، تارة بتهم العداء للسامية، وتارة باللجوء إلى نظرية المؤامرة، واتهام قوى ودول أخرى بإنتاج صورتهم السيئة، وكأنه لا يوجد وسائل تواصل، وكأن الجنود الإسرائيليين لم يتباهوا بجرائمهم بالصوت والصورة، وكأن صور الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في غزة لم يتداولها جيل كامل من الشباب في مشارق الأرض ومغاربها».

وتابع: «نحن نخشى أن من يعتبر التهجير هو الحل، سوف يُعرقل كل ما من شأنه تسهيل حياة السكان لأنه يعزز صمودهم على أرضهم».

وبين أن على المجتمع الدولي مسؤولية مباشرة في الدفع نحو تنفيذ اتفاق وقف النار، وفي أن لا يترك تطبيق الاتفاق رهنا بحسابات طرف اعتاد أن ينقض عهوده كلما خلا له الميدان.

وحول الوضع في الضفة الفلسطينية المحتلة، قال: «يبقى استمرار الاضطهاد والفصل العنصري وإرهاب المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وتدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وسلب الشعب الفلسطيني حقوقه، وعلى رأسها حقه الأصيل في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية جرحا مفتوحا».

وتابع: «ولقد امتدت العدوانية الإسرائيلية المصابة بالصلف والغرور لتطاول دول الجوار وأمن المنطقة بأسرها، فإسرائيل تكرر اعتداءاتها السافرة على سوريا، وتحتل أراضي إضافية فيها تضاف إلى الجولان المحتل منذ عام 1967، غير آبهة حتى بتقديم مبررات سوى تقديراتها لطبيعة النظام السياسي الذي نشأ فيها بعد التخلص من النظام السابق، وكأنها وصي على دول المنطقة، وهي تعلن على الملأ عدم التزامها بالتفاهمات مع لبنان، وتصر على احتلال أراضيه وأداء دور الشرطي فيه، وما تقوم به من تدمير لقرى بأكملها في جنوب لبنان في وضح النهار، إنما يذكر بتاريخها في فلسطين».

وقال: «إن التعامل مع إسرائيل وكف أذاها وضبط سلوكها الخارج عن القانون هو الامتحان الحقيقي الذي تثبت به الأسرة الدولية جديتها في إعلاء القيم وحكم القانون. فإما أن يكون القانون واحدا للجميع، وإما أن يفقد معناه حين يطبق على الضعفاء ويعفى منه الأقوياء».

فتح والانتخابات وضرورات الفوز

باسم برهوم

تجربة فتح مع الانتخابات تحتاج إلى مراجعة عميقة وجدية، وخصوصا تجربتها في انتخابات المجالس المحلية عام 2005، ومن ثم تجربتها في الانتخابات التشريعية عام 2006.

وفي كلا المرتين خسرت فتح الانتخابات ليس بسبب عدم قدرتها على الفوز، أو لأنها تفتقد الدعم الشعبي، وإنما بسب غياب الإدارة الصحيحة والالتزام، ما أدى إلى شرذمة الأصوات التي في العادة تصوت لـ فتح. وبالتالي يفوز الخصوم والمنافسون ليس لأنهم أكثر عددا في المجتمع، ولكن لكونهم أكثر تنظيما والتزاما.

وإذا راجعنا الأرقام للاحظنا أن فتح كانت تحصل على مجموع أصوات يفوق أي تنظيم آخر، ولكن هذه الأصوات كانت تهدر بسبب تعدد قوائم فتح، خصوصا في الدوائر، حماس لم تفز في انتخابات العام 2006 لأنها تمتلك الأغلبية، وإنما بسبب الفوضى التي كانت تغرق فيها فتح.

المزاج الشعبي العام هو في العموم يميل لفتح، وأن فتح إذا خاضت الانتخابات وهي منظمة وبقائمة واحدة بالتأكيد ستحصل على أعلى الأصوات. ولكن السؤال: هل فتح يمكن ضبطها وهي حركة جماهيرية لا تجمعها عقيدة أو أيديولوجيا وإنما أهداف وطنية عامة؟

من دون شك أن فتح هي أكثر من يعبر عن الشعب الفلسطيني كما هو دون تأثيرات وتدخلات خارجية، ومن دون تدخل مئات الماكينات الإعلامية المدعومة من جهات عدة والتي تحرض على فتح والسلطة الوطنية ليل نهار.

وبالرغم من كل أشكال التدخل، فإن الشعب الفلسطيني إذا ما ترك له الخيار سيختار في أغلبيته فتح لأنها أكثر ما تمثله كشعب. نعود للسؤال: إذا ما كان بالإمكان ضبط فتح في لحظة حاسمة كالانتخابات، وحتى عندما تمارس النضال والكفاح، فالتدخل الخارجي يستهدف فتح قبل غيرها، وفي كل المراحل كان شق وحدة صف فتح هو هدف مركزي لأطراف عديدة في طليعتها إسرائيل وقوى إقليمية عربية وغير عربية.

ولكن سؤال الضبط والربط ليس هو السؤال الوحيد، إنما سؤال الأداء أيضا، فكثيرا ما يسمع الجمهور الفلسطيني تضاربا في آراء قيادة فتح، هذا التضارب وإن كان صحيا من الناحية الديمقراطية، وأنه يعكس طبيعة فتح الشفافة باعتبارها حركة وطنية، إلا أن هذا التضارب قبيل الانتخابات وخلالها يعطي رسائل سلبية للجمهور، وأن هامش الحرية في فتح هو أمر مهم جدا.

ولكن خلال الانتخابات بالضرورة أن يرى الشعب الفلسطيني قيادة فتح موحدة، من صف القيادة الأول إلى أعضاء المجلس الثوري، إلى الناطقين باسم الحركة وقادة الأقاليم.

أهمية فتح ليس لذاتها، فهي مهمة للشعب الفلسطيني، والمشروع الوطني، ولأن البديل سيخطف الشعب الفلسطيني نحو جماعة الإخوان، وبالتالي تصبح فلسطين وقضيتها ورقة بيد الإخوان وداعميهم.

انطلاقا من ذاك، على فتح مسؤولية كبيرة، وفي الانتخابات القادمة مسؤوليتها مصيرية، فالهزيمة ستعتبر نهاية الحقيقة الوطنية بأكملها، وتسليم القرار الوطني لجهات خارجية بالكامل. وإذا ما حصل ذلك سيدخل المشروع الوطني الفلسطيني بدهاليز خارجية تتنازع على أدوارها الإقليمية، وهي نزاعات ليس لها نهايات أبدا كما علمتنا التجارب.

قيادة فتح تدرك بالتأكيد مسؤولياتها، وتدرك مصيرية الانتخابات القادمة، فلا مجال أن تخسرها فتح، ولكن السؤال: هل فتح مستعدة لخوض هذه الانتخابات؟ وإذا لم تكن كذلك هل تأجيل الانتخابات هو الحل، أم أن نستعد لها جيدا، لأن مشكلة فتح مع أي انتخابات وليس مع هذه الانتخابات وحسب، وعلى فتح أن تثبت لمرة واحدة أنها لا تخاف من اختبار الانتخابات، وأن بإمكانها أن تدير معركة الانتخابات بكفاءة وأن تفوز.

وإذا ما كانت الحالة كذلك فإن السؤال الأول أمام فتح: ما العمل للفوز فوزا واضحا في الانتخابات القادمة؟ في اعتقادي أن قيادة فتح لديها الجواب وهي تعمل على ضوء ذلك.. فالفوز هو ضرورة وطنية قبل أن يكون ضرورة لفتح.

22/9 د

بلدية الخليل

صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية
Municipal Development & Lending Fund

دولة فلسطين - وزارة الحكم المحلي - بلدية الخليل

الدعوة إلى المناقصة

الجهة المشترية: بلدية الخليل
اسم المناقصة : إعادة تأهيل شارع ننقر
رقم المناقصة: 4-502780-11-MDP4 REAL - C2-W1

1) حصلت منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية- صندوق تطوير و إقراض الهيئات المحلية على منحة بقيمة 164 مليون يورو من مجموعة من الشركاء و الممولين من مجموعة من الشركاء و الممولين: الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، التعاون الالماني (البنك الألماني للتنمية و الوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة السويسرية للتنمية و اتحاد البلديات الهولندية، ووكالة التنمية البلجيكية (Enabel)، بالاضافة الى مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 10٪، في إطار برنامج تطوير البلديات المرحلة الرابعة / الدورة الثانية (MDPIV-CII). تود بلدية الخليل استخدام جزء من مخصصاتها ضمن برنامج تطوير البلديات المرحلة الرابعة / الدورة الثانية لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل شارع ننقر
رقم C2-W1 - 4-502780-11-MDP4 REAL والممول من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية لتسديد المبالغ المستحقة بموجب العقد الموقع لتنفيذ هذا المشروع.
2) تدعو بلدية الخليل المناقصين ذوي الاهلية الى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لتنفيذ مشروع « إعادة تأهيل شارع ننقر »
3) ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، علما بان المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة.
4) يمكن للمناقصين المهتمين تفحص وثائق المناقصة عبر البوابة الموحدة للمشتريات العامة، كما يمكنهم الحصول على معلومات إضافية من بلدية الخليل على العنوان المبين أدناه وذلك بتاريخ 2026/09/23 من الساعة 08:00 صباحا إلى الساعة 01:00 ظهرا من أيام السبت الى الخميس.
5) يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 يورو.
6) المشروع شامل ضريبة القيمة المضافة وعلى المقاولين تقديم اسعارهم شاملة ضريبة القيمة المضافة و إحضار خصم مصدر ساري المفعول.
7) زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي: جميع المقاولين مدعوون للمشاركة في الجولة الميدانية و الاجتماع التمهيدي يوم الثلاثاء الموافق 06-10-2026 في تمام الساعة 10:00 صباحا، حيث ان الاجتماع التمهيدي سيعقد في مقر بلدية الخليل – دائرة الهندسة وذلك بعد انتهاء الجولة الميدانية.
8) يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل أو بتاريخ 14-10-2026 الساعة 12:00 ظهرا، علما بان العطاءات الألكترونية غير مقبولة، ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوما بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
9) يجب ان يرفق مع كل عطاء كفالة دخول عطاء، وفقا للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة بقيمة 9,500 يورو سارية المفعول لمدة 118 يوم من تاريخ إقفال المناقصة.
10) سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في تاريخ 14-10-2026 الساعة 12:00 ظهرا.
11) العنوان المذكور اعلاه هو:
إلى: بلدية الخليل
رقم الغرفة/ الطابق: الطابق الثاني
المبنى: مبنى بلدية الخليل الرئيسي
اسم الشارع: شارع الملك عبدالله
المدينة: الخليل
الرمز البريدي 6 :
الهاتف: [22228121,2,3]-00970
الفاكس: 22228293-00970
البريد الالكتروني: procurement@hebron-city.ps

م.يوسف الجعبري
رئيس بلدية الخليل